المحاضرة الأولى: علم الصرف وميدانه. الميزان الصرفي: مفهومه كيفية الوزن والاعتبارات التي تدخل فيه .

د. حاج مدني خديجة

أهداف المحاضرة

الهدف الخاص:

- أن يُحدِّد الطالب ماهية علم الصرف والميزان الصرفي.

الأهداف الإجرائية:

- أن يبيّن ميدان علم الصرف وغاياته اللفظية والمعنوية، مع التمثيل.
- أن يحدّد الاعتبارات التي تدخل في كيفية وزن الكلمات، مع التمثيل.

تمهيد:

إنّ المتلمّس للدّقة العلمية والمصطلحية التي تُحيط بعلم التّصريف أو الصّرف في التّراث اللّغوي العربي، سيكتشف أنّ ما بذله علماء اللغة العربية من مجهودات هو بمثابة رسالة علمية عميقة، تستنطق اللّغة من جهة وتُكسب المتعلّم الذّوق اللّغوي من جهة ثانية، فالوُصول إلى مرتبة بيان اللّسان العربي يحتاج إلى دراية متخصّصة بماهية الكلمة؛ إذا صُرِفَت صُرِفَ معها المعنى، فتنتقل بذلك من دلالة إلى دلالة أخرى، أو من مقصد إلى غيره. هنا مكمن الإفادة، حين يعي الدّارس أنّ المهمة لم تكن من أجل الحفاظ على الثروة الاشتقاقية فقط، بل في شَرف تذوّق حلاوة اللغة العربية في النّصوص العظيمة كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشّريف وأقوال الحكماء والبلغاء والشّعراء، من خلال قيمة ما نتلفّظه وما نخطّه؛ أي في الاستعمال المناسب لأبنية الكلمة وتحوّلاتها الصرفية، وما لذلك من أبعاد دلالية وبلاغية. إنّنا مع علم يُكسب مُريده مَلكة تحصين اللّسان من اللحن ودقّة التوظيف اللّغوي في سياق التواصل، ليتعلّم براعة التعبير مشافهة وكتابة.

1. في ماهية علم الصرف:

1.1 حركة دلالة (صَرَف) في المعاجم العربية: من المعنى المركزي إلى الشبكة الاشتقاقية:

تدور مادة "صرف" في المعاجم العربية حول مركز دلالي قوامه العدول من جهة إلى جهة أخرى، أو الانتقال من حال إلى حال مغاير، مثلما جاء في مقاييس اللغة لـ(ابن فارس ت395ه): "الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجع الشّيء. من ذلك صرفت القوم صرفا وانصرفوا، إذا رجعتهم فرجعوا .والصّريف :اللبن ساعة يحلب وينصرف به .والصرف في القرآن: التوبة(2)، لأنّه يرجع به."[1]

[1] ابن فارس (ت395ه)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1972، ج3، ص342.

- وهو نفس المعنى الذي نجده في معجم العين "للخليل بن أحمد الفراهيدي": "يقال: لَمّا صُرِفَ عن جهته حُمِلَ على إعراب الأصوات والحكايات والزجر ونحوه مجرورًا، كما تقول في زجر البعير: ياهِ ياهِ، إنّما هو تضاعف ياه مرتين" في هذا النموذج النحوي، يبيّن لنا أنّ للكلمة أصلا في الاستعمال فلما تخرج عن الأصل تكون قد صُرفت عن

بالإضافة إلى معنى التحوّل ورجوع الشّيء نجد معنى المطاوعة حين يحدث في الشّيء فعل التحوّل فيتحوّل؛ أي صرفه فانصرف، سواء بفعل فاعل أو يكون فعل الانصراف بإرادة ذاتية.

جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي(ت817ه): "وصَرْفُ الحديثِ: أن يُزادَ فيه ويُحَسَّنَ، مِن الصَّرْفِ في الدراهِمِ، وهو :فَضْلُ بعضِه على بعضٍ في القِيمَةِ، وكذلك صَرْفُ الكلامِ(...)وصَرَّفْتُه في الأَمْرِ تَصْرِيفا فتَصَرَّفَ: قَلَّبْتُه فَتقَلَّبَ."[2] أي إحداث تغيير في الكلام بزيادة فيه وتحسينه، كما تُستعمل هذه المادة اللّغوية في الدّراهم من أجل المُفاضلة بينها في القيمة. "الصرف: الوزن."[3] فالمعنى الأساسي لصَرَفَ هو التغيير والتقليب والتحويل.

لكن هذا المركز لا يبقى في حدود الفعل الثلاثي المجرد (ص ر ف)، بل يُنتج شبكة اشتقاقية كثيفة، ممّا يجعلنا نعاين حركة دلالية تتولّد من الأوزان الصّرفية المختلفة. إذ يعدّ معجم لسان العرب لـ(ابن منظورت711ه) من أوسع المعاجم العربية التي تعرّفنا على تلك الامتدادات الدلالية، لأنّه يوسّع في سياقات وروده، سواء في القرآن الكريم أو في العرف العربي أو في قواعد النحو. حيث ينطلق من المعنى المعجمي الأساسي للفعل "صَرَفَ" الذي يحمل معنى الحركة "صرف: الصّرف: ردّ الشيء عن وجهه"[4]؛ ثمّ يربطها بالاستعمالات، صرف، انصرف، صارف، منصرف، تصرّف، تصريف، صرفة، صرفان، صريف.[5]

2.1 مصطلح علم التصريف وعلم الصرف:

يعرّف (ابن جني ت392ه) التّصريف بأنّه التصرّف في الحروف الأصول للكلمة؛ أي الحروف التي يقوم عليها بناؤها الأساسي، بإجراء تغييرات مقصودة عليها، إمّا بزيادة حرف، أو بتحريف في الهيئة، أو

جهتها، مثل زجر البعير بـ"ياه" التي لم تعرب إعراب الأسماء والأفعال بل أُعطي حكم الأصوات. ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص204.

[2] الفيروز آبادى، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط8، 2005، 827ص.

[3] ابن دريد (ت321ه)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987، ج2، ص741.

[4] ابن منظور، لسان العرب، تح: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، ج9، ص189.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص ن. مثال ذلك قوله: "تصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وتصريف الرياح: جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا فجعلها ضروبا في أجناسها".

بضرب من ضروب التّغيير المعروفة في كلام العرب؛ يقول: "معنى قولنا التّصريف هو أن تأتي على الحروف الأصول -وسنوضح قولنا الحروف الأصول- فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير فذلك هو التّصرّف فيها والتّصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ فهذا مثال الماضي فإن أردت المضارع قلت: يَضْرِبُ أو اسم الفاعل قلت ضَارِب أو اسم المفعول قلت مَضْرُوبٌ أو المصدر قلت ضَرْبًا(...)وعلى هذا عامة التصرّف في كلام العرب فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التّلعّب بالحروف الأصول لما يُراد فيها من المعاني المفادة وغير ذلك ."[6] إذن، التّصريف عنده بمثابة عملية رياضية تُبين عن كيفية التّعامل مع بنية الكلمة، وكيف تُشتق منها صيغ متعدّدة بحسب المقاصد والمعاني. ومن ثمّ، فإنّ التّصريف علم يُعنى بالبنية الداخلية للكلمة والتغيّرات التصريفية التي تطرأ عليها.

من المهم في علم الصرف معرفة معنى الحروف الأصول، لأنّ الميزان الصرفي يقوم عليها، إنّها -كما يعرّفها (ابن جني من القول السابق)- تلك الحروف التي تمثّل جذر الكلمة التي لا يستقيم معناها ولا بِنيتها إلا بها، كحروف الضاد والراء والباء في مادة "ضرب". فهذه الحروف هي الأساس الذي تُبنى عليه سائر التّصاريف، ثمّ بها يمكننا تمييز ما هو أصلي عن ما هو زائد. وتأكيد ابن جني على هذا المفهوم يدلّ على أنّ التّصريف يهتم بردّ الكلمة إلى أصلها الأول، ثم تتبّع ما يطرأ عليها من تغييرات.

مثال توضيحي: تبيّن أنّ التصرّف في الحروف الأصول يكون في مظاهر مختلفة، منها الزّيادة، كما في زيادة حرف المضارعة في (يَضرب)، ومنها تغيير الهيئة دون زيادة، كما في الانتقال من (ضرب) إلى (ضارِب)، أو من (ضرب) إلى (مضروب). حيث تخضع هذه التّغييرات لقانون الميزان الصرفي فثمّة مراعاة للوزن والقياس والمعنى. فمثال (ضرب)، هو نموذج عن كيفية الاشتقاق والتّصريف:

- فالماضي (ضَرَبَ) هو أصل التصريف.

[6] ابن جني، التصريف الملوكي، تع: أحمد الخاني و محي الدين الجراح، دار المعارف للطباعة، دمشق، ط2، (د ت)، ص ص 5، 6.

- ثم يُبنى منه المضارع (يَضْرِبُ)، واسم الفاعل (ضَارِبٌ)، واسم المفعول (مَضْرُوبٌ)، والمصدر (ضَرْبًا).
- نلاحظ أنّ كل هذه الصّيغ تشترك في الحروف الأصول نفسها (ض ر ب)، لكنّها تختلف في الهيئة والتركيب، تبعًا للمعاني التي يراد إفادتها.

تُثبت المؤلفات التراثية شيوع مصطلح التّصريف عند النحاة واللّغويين؛ حيث أفرد له العلماء أبوابًا خاصة ضمن كتب النّحو الكبرى، كما صنّفوا فيه مصنّفات مستقلة حملت هذا المسمى، مثل قولهم: هذا كتاب في التّصريف. المُعاين لهذا المصطلح يجد أنّه ارتبط بالمعنى اللغوي للمادة (ص ر ف) الدالّة على التّحويل والتغيير من وجه إلى وجه مثلما بدأ (ابن هشام الأنصاري ت761هـ) كتابه "نزهة الطرف في علم الصرف" بقوله: التّصريف: تحويل الصّيغة لغرض لفظي أو معنوي[7]، فعلى الرّغم من أنّ الكتاب جاء بعنوان علم الصرف إلا أنّ نزهة الطرف قد عادت إلى التّصريف كما بيّنه الأوائل.

من الملاحظ كذلك، استعمال مصطلح "التّصريف" بوصفه ميزان العربية ووسيلتها المنهجية في التمييز بين الأصول والزّوائد، وأداتها العملية في استنباط القواعد القياسية التي يُحكم بها على صحة الاستعمال اللغوي أو فساده. ففي القرن الثاني الهجري استعمل (سيبويه ت180هـ) مصطلح "التّصريف" للبحث في أبنية الكلمة الممكنة والمقيسة، حيث ذكر في: باب ما بَنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، عند التمييز بين الصحيح والمعتل وبين المستعمل والمقيس، وبين ما يُنطق وما يُقاس عليه: "وما قيس من المُعتل الذي لا يتكلّمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يُسميه النّحويون التّصريف والفعل، أمّا ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنّه يكون فعلا، ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء مثل: صفر، وفهد، وكلب. والصفة نحو: صعب، وضخم، وخدل .ويكون فعلا في الأسماء

[7]ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1990، ص48. "ـ على ما حكى سيبيه عنهم ـ هو أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب علي وزن ما بنته؛ ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامه." ينظر: المرجع نفسه، ص50.

والصفة. فالأسماء نحو: العكم والجذع والعذق. والصفات نحو: نقض، وجلف، ونضو، وهرط، وصنع."[8] حيث يشير (سيبويه) إلى أبنية الكلم: اسم، فعل، صفة، وأنواعها من الثلاثي والرباعي والمزيد.

يحيلنا هذا القول إلى تاريخ التّصريف حين كان مندمجا مع النحو، فعندما مارس (سيبويه) التّصريف على الأبنية الثلاثية لم يفصل ذلك عن النّظام النّحوي، دليل ذلك قوله (وهو الذي يُسميه النحويون التصريف والفعل)؛ أي أنّ التّصريف يدخل ضمن أبواب تقعيد اللّغة.

كتعريف مباشرة للتّصريف قال (سيبويه): "أمّا التّصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل بمثلها بالكلمة ووزنها به كقوله ابن لي من ضَرَبَ مثل جَلْجَلَ فوزنا جَلْجَلَ بالفعل فوجدناه فَعْلَلَ فقلنا ضَرْبَبَ، فتغيير الضاد إلى الضم وزيادة الباء ونظم الحروف التي في ضَرْبَبَ على الحركات التي فيها هو التّصريف. والفعل هو تمثيله بفَعْلَلَ الذي هو مثال جَلْجَلَ."[9] ثمّ ينقلنا إلى تصريف الأفعال وبيان أبنيتها: مثلا في فعل الأمر الثلاثي: "فتكون في الأمر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ما لم يتحرّك ما بعدها. وذلك قولك: اضْرِبْ، اقْتُلْ، اسْمَعْ، اذْهَبْ، لأنّهم جعلوا هذا في موضع يُسكّن أوّله فيما بنوا من الكلام."[10] إنّه يُعلّمنا ضرورة العودة إلى أصل الفعل: (ضَرَبَ) لكي نحصل على باقي الصيغ الصرفية، مع إشارة سياقية في فعل الأمر الذي أضله ضْرِبْ هنا يتعذّر النطُّق لذلك جيء بالألف الموصولة تخفيفا فيصبح اضْرِب، فحدث هنا تصريف للفعل.

- كذلك في الأبنية المزيدة الثلاثية: "وتكون في انْفَعَلَت وافْعَلَلْتْ وافْتَعَلَتْ. وهذه الثلاثة على زنة واحدة ومثال واحد، والألف تلزمهن في فَعَلَ وفَعَلَتْ والأمر، لأنّهم جعلوه يسكّن أوله ههنا فيما بنوا من الكلام. وذلك

[8] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج4، ص242. من الأدلة الإجرائية ما يكشفه باب "ما يتقدّم أوّل الحروف" إذ يعالج فيه مسألة همزة الوصل أو "الألف الموصولة" التي قُدّمت لإسكان أوّل الحروف: "فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقُدمت الزيادة متحركة لتصل إلى المتكلم والزيادة ههنا الألف الموصولة. وأكثر ما تكون في الأفعال." المرجع نفسه، ج4، ص144، لأنّ القاعدة تقول لا يُبتدأ في العربية بساكن، فالفعل إذا ابتدئ بساكن سيتعذّر نطقه، وعليه قُدّمت الزيادة متحرّكة لتصل إلى المتكلّم، وهي علّة صرفية، تخدم القاعدة النحوية لأنّ فيها تمييز الأصل من الزائد.

[9] السيرافي (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ج5، ص ص134 135.

[10] سيبويه، الكتاب، ج4، ص145.

انطلق، واحتبس، واحمررت، وهذا النحو."[11]مثل الفعل: افتعل، افعلّ، انطلق احتبس احمرّ، هنا تكون الألف لازمة لأنّ أوّل الفعل ساكن.

- ثم ينتقل إلى الأبنية المزيدة الربّاعية والخماسية: " وتكون في استفعلت، وافعنللت، وافعالّلت، وافعولت، وافعولت، هذه الخمسة على مثال واحد، وحال الألف فيهن كحالها في افعتعلت، وقصّتهن في ذلك كقصّتهن في افتعلت. وذلك نحو استخرجت، واقعنست، واشهابّبت، والجوذت، واعشوشبت. وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعلت، نحو احرنجمت واقشعررت. فحالهن كحال استفعلت"[12]، فهو بذا يبيّن أنّ بنية الكلمة تخضع لميزان صرفي ليعلّل الزيادة من جهة وليمنحها وزنا صرفيا من جهة أخرى.

- كلّ ذلك ضمن القاعدة النّحوية التي تعلّل عدم الابتداء بساكن، لذلك يؤتى بالزيادة في أوّل الحروف، مبيّنًا مواضعها في الأبنية المختلفة للأفعال، دون أن يفصل ذلك عن الاستعمال النّحوي، كصيغة الأمر ومواقع الأفعال في الكلام. وهذا يدل على أنّ البحث الصّرفي عند (سيبويه) كان مندمجا في البحث النحوي.

أمّا (ابن جني) فله توجيه سياقي يضع التّصريف في مجاله اللغوي بوصفه وسيطا بين النّحو واللغة: "التّصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللّغة من التصريف. كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنّما يمر بك في كتب النحو، منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب."[13] نفهم من هذا أنّ التّصريف هو علم من علوم اللغة، فهو وإن انفصل عن النّحو إلا أنّه أحد أركانه الأساسية في التركيب، كونه يُعنى بالكلمة واشتقاقاتها.

[11] سيبويه، الكتاب، ج4، ص145.
[12] سيبويه، الكتاب، ج4، ص145.
[13] ابن جني، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ص4.

بذا، يُضيف (ابن عصفور ت669هـ) شرف علم التصريف: " فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة، لأنّه ميزان العربية. ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التّصريف"[14]؛ إنّه العلم الذي يحتاج إليه المنشغل بقضايا اللغة، لأنّه يقوم على مبدأ الميزان الصرفي الذي به تُقاس أبنية اللغة.

على هذا الأساس، ارتبط علم الصّرف بدراسة تغييرات الكلمة؛ كما جاء في شرح السيرافي(ت368هـ) لكتاب (سيبويه): "وأمّا التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل بمثلها بالكلمة ووزنها به."[15] فهذا التّعريف يضبط حدود التّصريف كما ذكر (المبرّد ت285هـ)، "وهذه حدود التصريف ومعرفة أقسامه وما يقع فيه من البدل والزوائد والحذف ولا بد / من أن يصدر بذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان وليعلم ما يبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك."[16]

نستنتج من هذا، أنّ "التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب... وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية. وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية. "[17]

3.1 نماذج تطبيقية عن التّصريف:

من علماء النّحو البارزين في القارن الثالث الهجري (أبو عثمان المازني ت 249هـ) الذي ألّف أوّل كتاب في التصريف، وقد خصّ كتابه بالشّرح (ابن جني ت 392هـ) في القرن الرّابع الهجري، لعلّ من أوضح الشّواهد على ذلك ما بيّنه في كتابه المنصف، ضمن "علم التصريف والحاجة إليه" بقوله: "وهذا القبيل من العلم – أعني التصريف – يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنّه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به(...)

[14] ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص31.

[15] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص135

[16] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت، (دت)، ج1، ص35.

[17] ابن الحاجب (ت646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ص59.

ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التّصريف، ألا ترى أنّك لو سمعت إنسانًا يقول: كرم يَكرِم بفتح الراء من المضارع، لقضيتَ بأنه تاركٌ لكلام العرب."[18] إذ يكشف هذا القول بجلاء أنّ التّصريف علم يحتاج إليه أهل العربية لأنّه الطريق الوحيد إلى معرفة الاشتقاق والقياس، فهذا المثال يبيّن أنّ الخروج عن القاعدة الصّرفية المقرّرة إنّما هو خروج عن لسان العرب نفسه، مما يعكس مركزية علم التّصريف في تقويم الاستعمال اللّغوي.

مثال ذلك: "أنّ العرب من يقول: ائتسر، وائتعد بالهمز، وهو غريب. فإن كانت الياء بدلا من همزة (كافتعل) من الأزر فلا تُبدّل تاء بل تقرّها على ما يقتضيه التّصريف فتقول: إيتزر، وأاتز، ومؤتزر، ومؤتزربه، وأجاز البغداديون إبدالها تاء فتقول: (اتزر) ومنه عندهم (اتّخذ)، وحكوا: اتّمن، وتصاريفه بالتاء من الأمانة، و(اتّهل) من الأهل."[19]

كذلك، ما يحيل إليه (الفيروز آبادي) حين يورد شواهد من كتب التّصريف فيقول: "وفي كُتُبِ التَّصْرِيفِ :عاعَيْتُ عِيعاءً، ولم يُفَسِّرُوهُ، وقال الأَخْفَشُ: لا نَظيرَ لها سِوى حاحَيْتُ وهاهَيْتُ."[20] حيث جعل التّصريف أداةً لتمييز الأبنية، والحُكم على ما يُقاس منها وما يُستعمل، بينما خُصّ الاشتقاق لما يتفرّع عن الكلمة الواحدة من صيغ، إذ جعلوا "التّصريف أعم من الاشتقاق لأنّ بناء مثل قردد من الضّرب يُسمى تصريفا ولا يُسمى اشتقاقا لأنّه خاص بما بنته العرب."[21] فيكون بذلك الاشتقاق جزءا من التصريف؛ لأنّ "الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة والصفات منها وأسماء المصادر

---

[18] ابن جني، المنصف، ص2.

- يوضّح محمد التهانوي بقوله: "وإنما قلنا حروفها المرتبة لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن، كما تقول يئس على وزن فعل وأيس على وزن عفل، وإنما قلنا مع اعتبار الحروف الزائدة والاصلية لأنه يقال إن كرم مثلا على وزن فعل لا على وزن فعلل أو أفعل أو فاعل، مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون." موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ج1، ص20.

[19] أبو حيان الأندلسي (ت745ه)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج1، ص310،

[20] الفيروز آبادى، القاموس المحيط، ص745.

[21] جلال الدين السيوطي (ت 911ه)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 198، ج1، ص278.

والزمان والمكان ويغلب في العلم ويقل في أسماء الأجناس كغراب يمكن أن يشتق من الاغتراب وجراد من الجرد."[22]

يقدّم (أبو حيان الأندلسي ت745ه)شرحا مبسّطا فيقول: "المُسمى بعلم التّصريف: وينقسم قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني وسيأتي، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، فحروف الزيادة يحتاج إلى معرفتها ولا سيما في ذكر الأبنية ويجمعها »أمان وتسهيل"23

التصريف	الاشتقاق
هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة	ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضرب"، ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب"، ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب"،
فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة	

- **مثال تطبيقي: لفظ الجلالة «الله»**

يُعدّ ما ورد في شرح التسهيل من مناقشة أصل لفظ الجلالة مثالًا واضحًا على اندماج البحث الصرفي بالبحث النحوي؛ "ثم مُراد من زعم أنّ أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين: أحدهما أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام في اللام. والثاني: أن تكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هي

[22] المرجع نفسه، ج1، ص278

[23] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج1، ص22.

- يقول ابن جني: "وينبغي أن يُعلم أن بين التّصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا؛ لأنّ التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرب" فتبني منه مثل "جعفر" فتقول: "ضربب", ومثل "قمطر": "ضرب", ومثل "درهم": "ضربب"، ومثل "علم": "ضرب"، ومثل "ظرف": "ضرب"، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضرب"، ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب"، ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب" المنصف، ص ص 3، 4.

على مقتضى النقل القياسي .فالأول باطل لأنّ حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادا من حذف العين واللام، لأنّ الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل. وقولي "بلا سبب" تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل المصدر على الفعل في الحذف طلبا للتشاكل"24 إذ يقوم الشارح بتحليل الظاهرة من حيث الحذف والإدغام والنقل، وهي مسائل صرفية خالصة، ثم يحاكم هذه الاحتمالات بالقياس والتعليل، وهي أدوات نحوية أصولية. فإبطاله حذف الهمزة ابتداءً إنّما بُني على قاعدة صرفية عامة، لكنه صيغ في إطار نحوي قياسي، مما يدل على أن الصرف والنحو في هذا المستوى من الدرس اللغوي لا ينفصلان، بل يعملان معًا في تقويم الأبنية والحكم على صحتها. الصرف يُقدَّم، والنحو يحكم

- **الاحتمال الأول:** "أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام في اللام"؛ أي: الأصل: الإله حذفت الهمزة مباشرة ثم أدغمت اللامان، حكم الشارح: على هذا الاحتمال أنّه باطل علّة ذلك "لأن حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب" حذف الفاء (الحرف الأوّل من الكلمة وهي الهمزة في إله) أشدّ نُدرة من حذف العين أو اللام وهذا حكم صرفي قياسي. ثمّ "لأنّ الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل" فالتغيير غالبًا يقع في:أواخر الكلمات أو ما جاورها لا في أوائلها إذن: حذف الهمزة أولًا مخالف للقياس الصرفي.
- **الاحتمال الثاني (النقل القياسي):** "أن تكون الهمزة نُقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هي على مقتضى النقل القياسي" هذا الاحتمال يوافق قواعد الصرف لأن: النقل سبب معتبر والحذف جاء نتيجة سبب فالحكم هنا صرفي مبني على القياس. "كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل

[24] محمد جمال الدين الطائي (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990، ج1، ص177.

المصدر على الفعل في الحذف طلبا للتشاكل الفعل: وَعَدَ-يَعِدُ المصدر: عِدَة حذف الواو: سببه التشاكل الصرفي.

بذلك يُعدّ الوقوف على مصطلح (التّصريف) في المدونات التراثية مدخلًا ضروريًا لفهم نشأة هذا العلم وتطوره الاصطلاحي، وإدراك جذوره العميقة في التراث اللغوي العربي.

ومنه يتّضح أنّ مصطلح التصريف في التراث لا يختلف في جوهره عن ما يُعرف اليوم بعلم الصرف، وإنما هو اختلاف اصطلاحي لا يمسّ موضوع العلم ولا وظيفته، بل يدل على عمق جذوره وأصالته في الدرس اللغوي العربي.

مع تطور الدرس اللغوي وتمايز العلوم، بدأ مصطلح علم الصرف يحلّ تدريجيًا محل "علم التصريف"، دون أن يخرج عن دلالته الأصلية، بل بوصفه اختصارًا اصطلاحيًا له. وبقيت آثار المصطلح القديم واضحة في عناوين المؤلفات الكبرى، وفي عبارات العلماء، مثل قولهم :باب التصريف والشافية في علم التصريف، مما يؤكد أن الصرف والتصريف علم واحد، اختلف اسمه لا موضوعه.

2. ميدان علم الصّرف:

المتمعّن في تعريف علم الصرف يجد أنّه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفقه اللغة العربية؛ فقد تبيّن أنّه علم لا يقف عند حدود وصف الأبنية والصّيغ، بل يتجاوز ذلك إلى الكشف عن سنن العرب في كلامها، وطرائقها في بناء الألفاظ وتوليدها، واتخاذ الميزان الصرفي معيارا لمعرفة المستعمل والدّخيل. فهذا الباب مهم لكي يُبصر المتعلّم وصف علماء العربية لعبقرية هذه اللغة وشجاعتها الصرفية، فلا ننظر إليها على أنّها ألفاظ التي تنطق عفويا أو مجرّد صناعة شكلية أُلهمت، بل هي نظم تحكمه قواعد مطّردة بحيث تتولّد الكلمات وفق علل قياسية تجعل من التّصريف والاشتقاق بابًا لفهم معاني اللغة.

وقد طرح (ابن فارس ت395هـ)، سؤالا مهمّا يجعلنا نفتتح به لمعرفة ميدان علم الصرف وأهمية القياس في إنتاج الكلام وبنائه، ففي باب القول على لغة العرب يسأل ويُجيب لينبّه إلى ما ينبغي معرفته: "هل لها

قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ أجمع أهل اللغة -إلا من شذّ عنهم- أنّ للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأنّ اسم الجن مشتق من الاجتنان. وأنّ الجيم والنون تدلان أبدا على السّتر. تقول العرب للدّرع: جنة، وأجنة اللّيل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور، وأنّ الإنس من الظهور؛ يقولون: آنست الشّيء: أبصرته. وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجهله من جهل."25 يؤكّد هذا النّص أنّ القياس أصلٌ معتمد في فقه اللغة، وأنّ العرب تشتق كلامها بعضه من بعض على سنن تتوافق مع الدّلالة، كما في دلالة الجيم والنون على السّتر بينما تتوافق دلالة الإنس مع الظهور والإبصار. فربط بنية الكلمة وتغيّر أحوالها بالمعاني يعيننا منهجيًا على فهم الصرف، إذ يجعل الاشتقاق والتصريف مبنيين على القياس.

في زاوية أخرى، يؤكّد (ابن جني) هذا المعنى حين يجعل التصريف هو ميزان العربية، إذ به تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، وأنّ القياس فيه ضرورة لفهم غير المنقول من المنقول. فالتصريف عنده بمثابة أداة قياسية لضبط الأبنية وردّها إلى قوانينها التي تتناسب مع سنن العرب في كلامها. ففي الخصائص يطرح إشكالا كيف لأعرابيّ جافٍ بعيدٍ عن مجالس العلماء أن يبني من لفظ (ملك) صيغة (مالك)، مع أنّ هذا البناء في ظاهره تصريف صناعيّ يحتاج إلى معرفة بالأوزان والقياس؟ وهذا السؤال في حقيقته ليس صرفيًا فحسب، بل هو سؤال عن مصدر معرفة العربي: "فإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابي - مع جفائه وغلظ طبعه- معرفة التّصريف، حتى بنى من "ظاهر لفظ "ملك فاعلا، فقال: مالك. قيل: هبه لا يعرف التصريف "أتراه لا "يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه هذا القدر، هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم، أو آلف لمذاهبهم؛ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة، ألا ترى أن أعرابيا بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح، فلما شرب بعضها كظه الأمر فقال :كبش أملح .فقيل له :ما

[25] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، ط1، 1997، ص ص 35، 36.

هذا، تنحنحت .فقال :من تنحنح فلا أفلح... وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع. فتأمله فإنّ الحاجة إلى مثله ظاهرة."[26]

يجيب ابن جني بجوابٍ منهجيّ، فيفرّق بين معرفة التصريف بالصنعة ومعرفته بالقوة والملكة .فالأعرابي -وإن لم يعرف قواعد التّصريف، ولا يميّز بين وزن (فعل) و(فاعل)- إلا أنّه يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه ما يحكم به على الألفاظ من حيث الخفة والثقل، والملاءمة والمجانسة. وهذا يدل على أنّ التّصريف في أصله قاعدة لغوية مطبوعة في اللسان العربي. ودليل ذلك أنّ العربي قد يُدرك الفروق الدّقيقة في الأصوات والبنى إدراكا فطريا، من غير وعي بالقواعد الصرفية، مثال ذلك الذي قال (كبش أملح) ليتفادى التنحنح. وعلى هذا القياس، فإن الأعرابي حين سمع لفظ «ملك» أحس بثقله، فقاسه في حسه على نظائره مما يقال فيه حالك من حلك، فبنى مالك على مقتضى هذا الإحساس الصّوتي والسّماع، لا على معرفة صناعية بالتّصريف.

لكن ثمّة تنبيه مهم في هذ المثال يوجّهنا إليه (ابن جني) في تتمة القول: "فكذلك الآخر :لما سمع ملكا وطال ذلك عليه أحس من ملك في اللفظ ما يحسه من حلك .فكما أنه يقال :أسود حالك قال هنا من لفظة ملك: مالك، وإن لم يدر أن مثال ملك فعل أو مفل، ولا أن مالكا هنا فاعل أو مافل. ولو بني من ملك على حقيقة الصنعة فاعل لقيل :لائك كبائك وحائك".[27] بمعنى لو بُني (مالك) على حقيقة القياس الصّرفي المجرد من (ملك) لقيل (لائك)، كما قيل (حائك) من (حلك). وهذا التنبيه بالغ الأهمية؛ لأنه يؤكّد أن ليس كل ما نطق به العربي داخلًا في ميدان التصريف العلمي، وإن كان صحيحًا في الاستعمال، إذ الصرف لا يكتفي بالحس، بل يحكمه القياس.

[26] ابن جني (ت392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (دت)، ج3، ص279

[27] الخصائص، ج3، ص279

ومن هنا تتجلى الصلة الوثيقة بين علم الصرف وفقه اللغة؛ ففقه اللغة يكشف عن ملكة العرب وسننهم العامة، بينما يتولى الصرف تقعيد تلك السنن ووزنها بالقياس، وتمييز ما يُقاس عليه مما يُكتفى فيه بالسماع. وهذا ينسجم مع تأكيد العلماء أنّ إدراك نظام اللغة العربية لا يكون بكثرة الألفاظ وحدها، بل بفهم أصولها وقوانينها.

يكشف هذا النص أنّ علم الصرف إنّما نشأ لضبط ما كان عند العرب ملكةً وسليقة، وأن ميدانه لا يشمل كل ما أقرّه الحس اللغوي وحده، ولا كل ما وافق السماع اتفاقًا، بل يختص بما أمكن تخريجه على القواعد والسنن المطّردة. فالعربي قد يصيب بالطباع ما لا يصيبه العالم بالصناعة، غير أن علم الصرف لا يكتفي بالإصابة، بل يبحث عن وجهها وقياسها وحدودها. ولذلك لمّا ندخل إلى ميدان علم الصّرف كأنّنا نضع حدودا لهذا العلم وضوابطه، في الأدوات الإجرائية شروط الاستعمال اللغوي القائمة على القياس لكي نفهم أنّ ميدان علم الصرف لا يقبل كلّ ما يُنطق به، بل يختص بما جرى على سنن العرب أو أمكن رده إليها.

وهنا نجد أنّ العلماء قد حدّدوا ميدان علم الصّرف ليتتبعوا الكلمات التي تقبل التغيير في بنيتها زيادة أو حذفا أو إعلالا أو إبدالا، فيكون لها أصلا يتم الانطلاق منه، ففي هذا الميدان توجد"حدود التصريف ومعرفة أقسامه وما يقع فيه من البدل والزوائد والحذف ولا بد من أن يصدر بذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان وليعلم ما يبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك"[28] حيث أدرجوا ذلك ضمن أبواب ما ينصرف ومالا ينصرف، وهو تحديد مؤسّس على انتفاء الأصل الصرفي أو انتفاء القابلية للتغيير.

تجدر الإشارة إلى أنّ الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف. وعلى هذا الأساس جاء تصنيف ما يدخل إلى ميدان علم الصرف ومالا ينصرف، "فالاسم :ما وضع ليدل على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءا منه، مثل رجل وكتاب .والفعل :ما وضع ليدل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه، مثل كتب ويقرأ

[28] المبرد، المقتضب، ج1، ص35.

واحفظ .والحرف :ما وضع ليدل على معنى غير مستقل بالفهم، مثل هل وفى ولم، ولا دخل له هنا كما مر"[29].

فإذا كانت الكلمة تتركب من ذلك فإنّ علماء الصرف يتسثنون الحرف من التصريف.

وإذا تساءلنا لماذا؟ سنجد الجواب في المنصف في (باب الأسماء والأفعال) حيث يستفتحه ابن جني بسؤال منهجي: لماذا اقتصر الباب على الأسماء والأفعال دون الحروف؟:"قال أبو الفتح: أول ما في هذا أن يُسأل فيُقال: لم لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال؟ وما السبب في ذلك؟ والجواب: أنه إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال؛ ليري أصلها من زائدها ، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو صه ومه ونحوهما، فالحروف لا تمثل بالفعل؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق"[30]

- أولا تتجلى ركيزة التصريف في سؤال: كم يكون عدد حروفه في الأصل، وما يزاد فيهما عن الأصل؟ لأنّه علم يبحث في هذين المنحيين؛ أي في الأصل والزائد وفي عدد الحروف، لكن ابن جني
- ثانيا إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال؛ ليري أصلها من زائدها ؛ لأنها مما يصرف ويشتق بعضها من بعض
- ثالثا: بين علة إخراج الحروف من التصريف: لأنها مجهولة الأصول مثلها مثل الأصوات صه ومه.

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ الحروف خارجة عن ميدان التصريف للأسباب الآتية:

1. مجهولة الأصول.
2. لا يُزاد فيها على أصل وبالتالي لا تمثّل بالفعل.
3. لا يُعرف لها اشتقاق ولا وزن صرفي.

[29] أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، (د ت)، ص13.

[30] ابن جني، المنصف، ص7.

ومنه يتّضح أنّ علم التصريف لا يدرس كل الكلمات، بل يختص بما له مادة أصلية قابلة للزيادة والاشتقاق. ولذلك اقتصر البحث الصرفي على الأسماء والأفعال التي لها أصول وتقبل الاشتقاق، وأُخرجت الحروف لخلوّها من ذلك، لذلك شُبهت بالأصوات في جمودها. وبهذا يتحدد ميدان التصريف تحديدًا دقيقًا، يقوم على الأصل والاشتقاق والقياس.

من زاوية أخرى، نجد ابن عصفور في "باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله" قد قسّم ما لا يدخله التصريف إلى أربعة أشياء[31]:

أ. **الأسماء الأعجمية** التي عجمتها شخصية، كـ"إسماعيل" ونحوه: لأنّها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، فعلة عدم دخلوها في التصريف هو لانعدام الأصل العربي القابل للتصريف وقد ذكر أبو حيان الأندلسي في الارتشاف أنّ "دلائل العجمة مذكورة في باب ما لا ينصرف، والأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

- ✓ قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد، والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو :درهم وبهرج.
- ✓ وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، ولا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله نحو :آجر، وإبريسم.

[31] ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص ص 35، 36.

كما يعرّف التّصريف بقوله: "اعلم أنّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء .وهي :الأسماء الأعجمية (التي عجمتها شخصية)، كـ"إسماعيل "ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات كـ"غاق "ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم، والحروف. وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو "من "و"ما"؛ لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته (...) ومما يدلك ، على أن الحرف لا يدخله تصريف، وجود "ما "و"لا "ونحوهما من الحروف؛ ألا ترى أن الألف لا تكون فيهما منقلبة، كالألف التي في عصا ورحى؟ لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا؛ لسكونهما، كما ظهرتا في نحو :كي وأي ولو. فلو كان أصل ألف" ما "واوا لقلت" مو "كـ"لو ."ولو كان ياء لقلت" مي "كـ"كي"؛ لأنّ حرف العلة إنما كان يقلب، لو كان متحركا وقبله مفتوح... وما عدا ما ذكر، من الأسماء العربية والأفعال، يدخله التصريف." المردع نفسه، ص ن.

✓ وقسم تركوه على حاله غير مغير، فما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يعد منها، وما ألحق عد منها مثال الأول خراسان لا يثبت به فعلان، ومثال الثاني :خرم ألحق بسلم، وكركم ألحق بقمقم"[32].

فنلاحظ أنّ الأسماء الأعجمية لم تدخل العربية على وجهٍ قياسي، بل دخلت كما هي ثم حدثت فيها تغييرات لتلحق بكلام العرب، لكنّها مع ذلك لا تُعامَل معاملة الأسماء العربية؛ لأنها منقولة من لغةٍ أخرى لا تشترك مع العربية في نظام الاشتقاق ولا في الأوزان، فـ«إسماعيل» على سبيل المثال ليس له أصل ثلاثي أو رباعي عربي يمكن تصريفه، ولا يُشتقّ منه فعل ولا مصدر، فلا يقال :أسمل أو إسماعيلي على القياس الصرفي العربي.

ب. **الأصوات:** كـ"غاق" ونحوه؛ لأنّها حكاية ما يُصوَّت به، وليس لها أصل معلوم"، فانتفاء المادة اللغوية الأصلية، هو سبب إخراجها من ميدان علم الصرف، لذلك لا يقال في «غاق»: ماضٍ أو مضارع أو مصدر، ولا يدخلها إعلال ولا إبدال. مثل ما نجده في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي "يقال: لَمّا صُرِفَ عن جهته حُمِلَ على إعراب الأصوات والحكايات والزجر ونحوه مجرورًا، كما تقول في زجر البعير: ياهِ ياهِ، إنّما هو تضاعف ياه مرتين"33، في هذا النموذج، يبيّن لنا أنّ للكلمة أصلا في الاستعمال فلما تخرج عن الأصل تكون قد صُرفت عن جهتها، مثل زجر البعير بـ"ياه" التي لم تعرب إعراب الأسماء والأفعال بل أُعطي حكم الأصوات فتكرار ياه ياه هو مضاعفة وليست تركيبا. لا تُبنى على جذر لغويٍّ أصلي، ولا تُشتق منها أبنية أخرى. فهي حكايات صوتية لا كلمات ذات مادة صرفية.

ت. **الحروف:** نحو "من "و"ما"؛ لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فنلاحظ أنّ الحروف غير قابلة للتصرّف؛ فلا تُزاد ولا تُحذف ولا يُقاس عليها في الأبنية.

---

[32] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص146

[33] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه)، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر،(د ت)، ج3، ص204.

ث. ما شابه الحروف من الأسماء المتوغلة في البناء: كأسماء الشرط والاستفهام والموصولة وإن سُمّيت أسماءً، إلا أنها قريبة من الحروف في المعنى والوظيفة، كما أنّها محتاجة إلى غيرها احتياج الجزء إلى الكل. لهذا شبّهها ابن عصفور بجزء الكلمة، والحرف كما تبيّن جزء من الكلمة لا يدخله تصريف، فكذلك هذه الأسماء المشبهة بالحروف.

يستدل ابن عصفور بدليل دقيق من باب الإعلال: لو كانت ألف "ما" أو "لا" منقلبة عن واو أو ياء لظهرت، كما ظهرت في "لو" و"كي." فالألف إنما تُقلب عن الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها، أمّا ألف "ما" و"لا" فليست منقلبة؛ لأنها ليست حرف علة أصليًا، بل جزء من بنية حرفية ثابتة. فلو كان أصل "ما" واوًا لقيل "مو"، ولو كان ياء لقيل "مي"، فلما لم يقع ذلك، علمنا أن الحرف خارج عن قوانين التصريف.

يتبيّن مما سبق أنّ ميدان علم الصرف كما يقول (ابن هشام):

1. الفعل المتصرّف
2. الاسم المتمكّن.

ومعنى ذلك أنّه لا يُدرس الحرف، ولا الاسم المبني ولا الفعل الجامد.[34]

تبيّن أنّ ميدان علم الصرف ميدانٌ محدود مضبوط، لا يشمل جميع الألفاظ المستعملة في العربية، بل يختصّ بالكلمات التي لها أصول عربية معلومة وتقبل التغيير البنيوي من زيادةٍ وحذفٍ وإعلالٍ وإبدال، ولذلك خرجت من دائرته الحروفُ، والأصواتُ، والأسماءُ الأعجمية، وما شابه الحروف من الأسماء المتوغلة في البناء.

[34] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، (د ت)، ص9.
- ينظر: محمود سليمان ياقوت، الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، ط1، 1999، ص38.

ثبت أنّ التّمييز بين الحروف الأصول والزوائد هو الأساس المنهجي لعلم الصرف، وعليه اقتصر التصريف على الأسماء والأفعال دون غيرهما؛ لأنهما وحدهما يقبلان معرفة الأصل والزيادة والاشتقاق، كما قرّره ابن جني، فحيث لا أصل معلوم ولا زيادة متصوَّرة لا يكون للتصريف مدخل.

أسئلة تطبيقية/ تكوينية:

س1: بالاعتماد على نصوص سيبويه، وابن جني، وابن عصفور التي درستها، بيّن ميدان علم الصرف وحدوده، ووضّح الأساس الذي اعتمده العلماء في إدخال بعض الكلمات في التصريف وإخراج غيرها منه.

س2: لماذا اقتصر علم الصرف عند القدماء على الأسماء والأفعال، ولم يدخلوا فيه الحروف والأصوات والأسماء الأعجمية؟ علّل جوابك في ضوء مفهوم الأصل والزيادة.

س3: هل يصحّ القول إن كل ما نطق به العربي الفصيح داخل في ميدان علم الصرف؟ ناقش هذا القول في ضوء مفهوم الأصل والزيادة عند علماء العربية.؟ ما الضابط الذي اعتمده علماء العربية في تحديد ميدان علم الصرف؟

1. ميدان علم الصرف لا يشمل كل ما يُنطق به في العربية؛ إذ لا يدخل فيه إلا ما كان من الأسماء العربية والأفعال ذات الأصول المعروفة القابلة للتغيير والاشتقاق.
2. الأصل في الصرف هو التمييز بين الحروف الأصول والزوائد، ولذلك اقتصر التصريف على الأسماء والأفعال؛ لأنهما وحدهما يقبلان هذا التمييز، كما قرره ابن جني في المنصف.
3. الحروف خارجة عن ميدان التصريف؛ لجهل أصولها، وعدم قبولها للاشتقاق أو الزيادة، وشبهها بالأصوات الموضوعة وضعًا، وهو ما اتفق عليه سيبويه وابن عصفور وابن جني.
4. الأصوات (كصه ومه وغاق) لا يدخلها التصريف؛ لأنها محاكاة صوتية لا مادة صرفية لها، فلا أصل يُقاس عليه ولا تغيير يُتصور فيها.

5. الأسماء الأعجمية المعجَمة شخصيًا خارجة عن التصريف؛ لأنها منقولة من لغات لا تشارك العربية في نظام الاشتقاق والأوزان.

6. بعض الأسماء العربية قد تُخرج من التصريف لشدة توغلها في البناء وافتقارها، حتى تلحق بالحروف، كأسماء الشرط والاستفهام، على ما قرره ابن عصفور.

7. القياس أصلٌ من أصول العربية، والتصريف أداته الكبرى؛ إذ به تُضبط سنن العرب، ويُميز المطرد من الشاذ، كما قرره ابن فارس في الصاحبي.

8. الملكة اللغوية عند العرب سابقة على الصناعة الصرفية؛ فالعربي قد يصيب بالبديهة ما لا يصيبه العالم بالقاعدة، كما بيّن ابن جني في الخصائص، غير أن علم الصرف جاء لضبط هذه الملكة لا لمجرد وصفها.

9. ليس كل ما وافق السليقة أو وقع في الاستعمال داخلًا في ميدان التصريف؛ إذ لا يُقبل صرفيًا إلا ما انتظم في القياس، ولو نطق به فصيح.

3. الميزان الصرفي:

لقد ثبت مما سبق، أنّ التّصريف هو ميزان العربية، وبه تُعرف أصول الكلام من زوائده، ولا يُتوصل إلى الاشتقاق والقياس إلا من طريقه، كما نص ابن جني في المنصف، حيث اعتمد العلماء في ذلك على التمييز بين الحروف الأصول والزوائد؛ فحيثما أمكن معرفة الأصل والزيادة صحّ التصريف، وحيثما انتفى ذلك امتنع دخوله.

لمّا تبيّن أنّ علم الصرف لا يتناول جميع ألفاظ العربية، بل يختصّ بما له أصلٌ معلوم وبنيةٌ قابلة للتغيير، كان لا بدّ من ميزانٍ يَضبط هذه الأبنية، ويكشف عن أصولها وزوائدها، ويميّز صحيحها من معتَلّها، ومطّردها من شاذّها. فجاء الميزان الصرفي أداةً منهجيةً أقامها علماء العربية لضبط سنن العرب في بناء

الكلم، وردّ الفروع إلى أصولها، وتمكين الدارس من النظر في الكلمة نظرًا علميًّا لا يكتفي بالسماع، ولا يركن إلى الذوق وحده.

لذلك يعدّ مصطلح "الأصل" مركزيا في علم الصرف، وقد عرّفه ابن جني بقوله: "الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها -إلا أن يُحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلّة عارضة- فإنّه لذلك في تقدير الثبات"[35] يتبيّن أن الميزان الصرفي بل ترجمةٌ عمليةٌ لمفهوم الأصل عند ابن جني إذ إن الميزان لا يهدف إلى كشف البنية الداخلية للكلمة بجعل الحروف الأصول ميزانا في التقدير. لأنّها تتسم بالثبات، فهي حروف تلازم الكلمة في جميع التصريفات.

من التعاريف الدقيقة للميزان الصرفي ما أورده الحملاوي في شذا العرف: "لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثيا، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصورة بصورة الموزون، فيقولون فى وزن قمر مثلا :فعل، بالتحريك، وفي جمل :فعل، بكسر الفاء وسكون العين، وفى كرم :فعل، بفتح الفاء وضم العين، وهلم جرا، ويسمون الحرف الأول فاء الكلمة، والثانى عين الكلمة، والثالث لام الكلمة."[36] أهمية هذا القول تكمن في تحديد ماهية ومنهجية الميزان الصرفي:

- **القاعدة الأولى في الميزان الصرفي أنّه بُني على الأغلب في كلام العرب:** وهو الثلاثي لذلك يسمي علماء الصرف الحرف الأوّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.
- **الميزان الصرفي يقوم على مقابلة الأصول:** لذلك اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، فبمعرفة هذا الأصول ومواقعها يتم تحديد الإعلال والزيادة والحذف والقلب، وهنا مكمن كيفية الوزن، أي بمقابلة كل أصل بما يقابله من حروف الميزان.

[35] ابن جني، التصريف الملوكي، تع: أحمد الخاني ومحي الدين الجراح، ط2، (د ت)، ص10.
[36] المرجع نفسه، ص14.

- **تبعية الميزان للموزون في الحركة والسكون**: مصورة بصورة الموزون؛ هذا يعني أنّ فائدة الميزان الصرفي ليست تقدير عدد الحروف بل تجعل الميزان تابعا للموزون في حركاته وسكناته وزياداته، مثال ذلك:

- قمر=فَعَل (بالتحريك)
- جِمْل=فِعْل (بكسر الفاء وسكون العين).
- كَرُم=فَعُل (بفتح الفاء وضم العين).

فنلاحظ أنّ في كلّ مثال بقيت الأصول (الفاء والعين اللام) ولكن تغيّرت الحركات تبعا للموزون، وهنا نستنتج جملة من الملاحظات الأوّلية:

- تمّ الانطلاق في تحديد الميزان الصرفي (فعل) من غلبة الثلاثي في العربية.
- اعتبار الأصول دون الزوائد.
- مقابلة الأصول بفاء وعين ولام
- جعل الميزان مصوّرا بصورة الموزون في الحركة والسّكون.

ف"قولنا قَعَدَ مثاله فَعَلَ فالقاف فاء الفعل، والعين عينه، والدال لامه، فالحروف إذا كلّها أصول، فإذا قلت يقعُدُ رُدّت الياء وصار مثاله يفعُلُ، فالياء زائدة لأنها ليست موجودة في قعد، والقاف والعين والدّال موجودة أين تصرفت الكلمة -نحو قاعد ومتقاعد مقتعد فالألف والميم والتاء زوائد لأنّها ليست موجودة في **قعد**."[37]

[37] التصريف الملوكي ، ص11.

نستنتج أيضا، أنّ الميزان الصرفي هو وسيلة للقياس، يُنزَّل عليها اللفظ بعد تجريده من الزوائد، ليُعرف موضع كل حرف فيه: أهو من أصل الكلمة أم من الزوائد، وبذلك تتبيّن علل الإعلال والإبدال والحذف، ويُفهم وجه الاشتقاق والتصرّف. بذلك فهو لية منهجية لمعرف الأصلي من الزائد.

ومن هنا كان الدخول إلى الميزان الصرفي انتقالًا من مرحلة تحديد الميدان إلى مرحلة العمل داخله؛ إذ لا يُتصوَّر تصريفٌ بلا ميزان، ولا قياسٌ بلا تنزيل، ولا فهمٌ لبنية الكلمة إلا بعد وزنها على مثالها. فكما أن النحو لا يستغني عن الإعراب، فإن الصرف لا يقوم إلا بالميزان، لأنه لسانه الكاشف عن أسرار البنية، ومرآته التي تنعكس فيها سنن العرب في كلامها.

الوزن في اللغة: " ثقل شيء بشيء مثله، كأوزان الدراهم، ويقال: وزن الشيء إذا قدّره، ووزن ثمر النخل إذا خرصه، وزنت الشيء فاتزن وزن يزن وزنا ، والميزان: ما وزنت به"[38]؛ أي مقابلة شيء بشيء مثله لمعرفة مقداره وهذا التعريف هو الأقرب لتمثيل الميزان الصرفي؛ إذ تُقابل الكلمة بمثالٍ مماثل لها في عدد الحروف وترتيبها، فنحن نزن الكلمة لنعرف مقدارها، فالوزن فعل والاتزان نتيجة بواسطة الميزان بما هو الآلة التي يقع بها الوزن.

جاء في لسان العرب لابن منظور: "وزن :الوزن: روز الثقل والخفة .الليث :الوزن ثقل شيء بشيء مثله كأوزان الدراهم... ويقال للآلة التي يوزن بها الأشياء ميزان أيضا؛ قال الجوهري :أصله موزان، انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وجمعه موازين، وجائز أن تقول للميزان الواحد بأوزانه موازين .قال الله تعالى :ونضع الموازين القسط؛ يريد نضع الميزان القسط"[39].

[38] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص386.

[39] ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص446

هذا النص يعيد تأكيد الأصل الذي قرّره الخليل:، يفيد هذا التعريف أن الوزن قائم على المقابلة بالمِثل، من أجل التمييز بين الثقل والخفة، أي معرفة مقدار الشيء على نحوٍ يحقق القسط في الحكم على الأبنية، كما يحقق الميزان العدل في تقدير الأثقال.

يتبيّن من تعريف الخليل وابن منظور، أن الوزن في أصله اللغوي قائم على المقابلة والتقدير، وهو أصلٌ حسيٌّ نُقل إلى ميدان الصرف نقلًا منهجيًا؛ فكما يُعرف ثقل الشيء بمقابلته بمثله، تُعرف بنية الكلمة بمقابلتها بمثالها. ومن هنا كان الميزان الصرفي أداةً لضبط الأبنية، لا غاية في ذاته، يُنزَّل عليها اللفظ لتُعرف أصوله وزوائده، ويُكشف عن سنن العرب في بناء كلامها.

يعرّف "ابن الحاجب" الميزان الصرفي بقوله: "الميزان الصرفي ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة، إلا بثبت، ومن ثم كان حلتيت فعليلا لا فعليتا، و سحنون و عثنون فعلولا لا فعلونا لذلك ولعدمه، و سحنون إن صح الفتح ففعلون لا فعلول ک حمدون، وهو مختص بالعلم؛ لندور فعلول وهو صعفوق، و خرنوب ضعيف، و سمنان فعلان، و خزعال نادر، و بطنان فعلان، و قرطاس ضعيف، مع أنه نقيض ظهران. ثم إن كان قلب في الموزون قلبت الزنة مثله، كقولك في آدر :أعفل."40

الميزان الصرفي أداة صرفية تُقاس بها حروف الكلمات وتوزن، وقد اختار العلماء لتمثيل الحروف الأصول:

- الفاء تقابل الحرف الأول
- العين تقابل الحرف الثاني
- اللام تقابل الحرف الثالث

1. ابن الحاجب (ت646ه)، الشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة (دت)، ص59.

أمّا إذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية الأصول:

- يُمثَّل الحرف الرابع بلام ثانية.
- والخامس بلام ثالثة.

أوّلا: الأصل في الميزان: أن يُذكر الزائد بعينه مثال: قاتل: فاعل، استغفر: استفعل.

ثانيا: إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء فإذا أُبدلت تاء الافتعال (كإدغامها أو قلبها): لا يُعبَّر عنها بلفظها بل تُرد إلى أصلها (التاء) مثال: اضطرب = افتعل (لا افطعل)

ثالثا: وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة؛ أي إذا وُجد حرف مكرر: فإنّه لا يُمثَّل بلفظه بل يُمثَّل بالحرف السابق له لأنّ التكرار ليس زيادة معنوية بل بنائية، ومن ثم كان (حلتيت) فعليلا لا فعليتا، لأنّ التاء الثانية مكرّرة وليست زيادة أصلية، لذا يأتي الوزن: فعليل لا فعليت.

لنتبيّن كيفية الوزن وفق منظور "ابن الحاجب":

الكلمة	الوزن الصرفي	كيفية الوزن	التعليل
حلتيت	فعليل	عُبّر عن التاء المكرّرة	لأن التاء الثانية مكررة، والمكرر يُوزن بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة، فلا يقال: فعليتا
سحنون عثنون	فعلول	لا يُعبّر عن الواو والنون بلفظهما؛ المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة	لأنهما ليسا زائدين مستقلين، بل من بناء الإلحاق، فوزنها فعلول لا فعلون
سحنون (إن صحّ الفتح)	فعلون	قياسه سماعي كحمدون	لأنه مختص بالعلم، ك حمدون
صعفق	فعلول	عُدّ من النوادر	وزن فعلول نادر في العربية
خرنوب	ضعيف الوزن	لم يُقس عليه	لضعف هذا الوزن في الاستعمال

خزعال قرطاس	نادر ضعيف		
سمنان بطنان	فعلان	الوزن جارٍ على القياس	لسلامة الصيغة واستعمالها وعدم الندور
آدر	أعفل آدر: جمع دار، مقلوب (أدؤر)	قُلب الوزن لقلب الموزون	لأن في الكلمة قلبًا، فقُلبت الزنة مثله

يتبيّن من هذا التعليم الصرفي لابن الحاجب، أنّ الميزان الصرفي هو فقه في لغة العرب يساعد على:

- الكشف عن بنية الكلمة.
- التمييز بين أصلٍ وزيادة.
- اتباعٌ لسنن العرب في القياس والاطراد.

من جهة أخرى، يرى: الوزن لدى أهل الصرف نوعان:

- "**أحدهما** :أن نجعل الميزان تابعا للموزون في أصل احتمال الحركات والسكنات بدون تغيير جوهر الحروف .فنقول :قال على وزن فعل بسكون العين ورمى على وزن فعل بسكون اللام."[41] فمن طرق الوزن الصرفي أن يُجعل الميزان تابعًا للموزون في أصل احتمال الحركات والسكنات دون تغيير جوهر الحروف؛ أي إنّ حروف الميزان (الفاء والعين واللام) تبقى على حالها، ولا يُلتفت إلى ما طرأ على الكلمة من إعلال أو إبدال في ظاهرها.

لذلك يوزن قال على وزن فعل، مع اعتبار سكون العين، ويوزن رمى على وزن فعل، مع اعتبار سكون اللام. وهذا الوجه هو الأعرف والأشهر، "وفي بعض شروح الشافية أما المبدل من الأصل فحكمه حكم الأصل مثل قال وباع فإن وزنهما فعل بفتح العين ولا اعتبار للسكون إلا عند العروضيين انتهى"[42] كما نصّ التهانوي،

1. محمد أعلى التهانوي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ج2، ص1781.

[42] المرجع نفسه، ص ن.

وهو الذي عليه أكثر الشروح، حيث يُجعل المبدل من الأصل في حكم الأصل نفسه، ولا يُعتد بالسكون إلا في باب العَروض .

- الثاني: أن نجعل الميزان تابعا للموزون في احتمال الحركات والسكنات مع تغيير جوهر الحروف، كما لو قلنا :قال على وزن: فال ورمى على وزن فعى. وذلك بقلب العين في الميزان من قال وقلب اللام في رمى. وأما القسم الأول فهو أعرف وأشهر"[43] أمّا النوع الثاني، فيكون الميزان تابعًا للموزون في احتمال الحركات والسكنات مع تغيير جوهر الحروف؛ فيُراعى في الميزان ما طرأ على الكلمة من قلب أو إبدال، فيأتي قال على وزن فال بقلب العين ألفًا، ورمى على وزن فعى بقلب اللام ياءً. وقد نُقل هذا الوجه عن عبد القاهر كما ذكره الرضي، على جهة الجواز، لا على جهة اللزوم، " وقال الرضي قال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال في قال إنه على وزن فال انتهى. وأما الزائد المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء انتهى. قال ابن الحاجب فإن كان في الموزون قلب مكاني قلبت الزنة مثله كقولهم آدر اعفل، وكذلك الحذف كقولك في قاض فاع إلا أن يبين فيهما"[44]. مع التنبيه إلى أنّ الزائد المبدل من تاء الافتعال يُعبَّر عنه بالتاء، وأن القلب المكاني أو الحذف في الموزون يُقابله مثله في الزنة، كما في قولهم *آدر* على وزن أعفل، و*قاض* على وزن فاع، إلا أن يبيَّن الأصل.

جدول المقارنة بين القسمين من منظور(التهانوي)

النوع الأول	مثاله	قاعدة الوزن
الميزان تابع للموزون في أصل احتمال الحركات والسكنات بدون تغيير جوهر الحروف	قال على وزن فعل بسكون العين ورمى على وزن فعل بسكون اللام	المبدل من الأصل فحكمه حكم الأصل مثل قال وباع فإن وزنهما فعل بفتح العين ولا اعتبار للسكون إلا عند العروضيين.
النوع الثاني	مثاله	قاعدة الوزن

[43] المرجع نفسه، ص ن.

[44] محمد أعلى التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1781.

الميزان تابع للموزون في احتمال الحركات والسكنات مع تغيير جوهر الحروف	قال على وزن: فال ورمى على وزن فعى	المبدل عن الحرف الأصلي يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال في قال إنه على وزن فال.

يتبيّن من شروحات (التهانوي) أنّ الخلاف في وزن المعتلّ ليس خلافًا في أصل الميزان الصرفي، وإنما هو اختلاف في تبعيته للموزون، أيتبع أصله المجرد أم صورته الظاهرة بعد الإعلال والإبدال. فالأشهر عند الصرفيين أن الميزان يُراعى فيه الأصل، فيُجعل المبدل من الأصل في حكمه، ولا يُلتفت إلى ما طرأ من تغيير صوتي، إلا في مواضع مخصوصة كالعَروض. ومع ذلك لم يُلغَ الوجه الآخر، بل جُوّز حيث يُراعى ظاهر اللفظ، فيُقابل الإبدال بإبدال مثله في الميزان. وبهذا يتّضح أن الميزان الصرفي أداةٌ مرنة، محكومة بضوابط، تُستعمل بحسب المقصود العلمي، وأن فهم الإعلال لا يستقيم إلا على هذا الأساس.

- **إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف:**

الملاحظ في هذه المحطّة المتعلّقة بوزن ما يزيد على ثلاثة أحرف، أنّ الميزان الصرفي يتّسع ليحتوي الأوزان تبعل لنوع الزيادة وسببها، الميزان الصرفي مرن، يتسع بقدر اتساع بنية الكلمة. فالزيادة ليست نوعًا واحدًا، بل:زيادة أصلية أو تكرير أو زيادة بحرف أو إبدال أو حذف وكل نوع من الزيادة له طريقة وزن خاصة. فالأصول تُقابل دائمًا بـ (ف ع ل)، ولا يُعدل عنها. أمّا الزائد: يُعبَّر عنه بلفظه أو بتكرير ما يقابله أو يُردّ إلى أصله عند الإبدال وهي القواعد تشمل المجرد والمزيد على السواء، ما دامت الكلمة داخلة في ميدان التصريف.، وهنا علينا الانتباه "أهذه الزيادة أصلية أم غير أصلية، فإذا كانت أصلية أي أنّ من صلب الكلمة ولا يكون للكلمة معنى بدونها، تأتي على قواعد خاصة، بينما إذا كانت زائدة يمكن حذفها فتأتي على قواعد تخصّها.[45]

[45] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص11.

أما عن حروف الزيادة، يدرج ابن جني في المنصف في باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة قال أبو الفتح :حكي أنّ أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأنشده:

هَوِيتُ السُّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَمَا كُنْتُ قَدِيمًا هَوِيتُ السَّمَانَا

فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشّعر دفعتين، يريد: "هويت السمان" ويجمعها أيضا في اللفظ: اليوم تنساه وقيل أيضا: سألتمونيها وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام[46].وهنا نتأكّد أنّ الميزان الصرفي يقوم على قياسات مضبوطة نظّمها (الحملاوي) و(عبده الراجحي) في صور متعدّدة:

1. **الزيادة الناشئة عن أصل الوضع (الرباعي والخماسي)** إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف:

- فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لاما أو لامين على أحرف، ف ع ل، فتقول في وزن دحرج مثلا :فعلل، وفي وزن جحمرش أفعلل.47
- إذا كانت الكلمة موضوعة من أصلها على أربعة أحرف أو خمسة، لا على ثلاثة، فإن الوزن يُبنى على ذلك مباشرة؛ أي أنّ الزيادة من أصل الكلمة مع إبقاء الفاء والعين واللام أساسا للميزان :

تُزاد لام واحدة في الميزان للرباعي، أو لامان للخماسي، مثل جحرمش: أفعلل

مثل: دحرج=فَعْلَل، طمأن=فعلل، دِرهم= فِعْلل، غضنفر= فعلّل، زبرجد= فعلّل

2. **الزيادة الناشئة عن تكرير أصل من الأصول (التضعيف):** وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كررت ما يقابله فى الميزان، فتقول فى وزن قدّم مثلا، بتشديد العين :فعّل، وفي وزن جلبب :فعلل؛ ويقال له مضعف العين أو اللام48.

[46] ابن جني، المنصف، ص98.

[47] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص14

[48] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص14

إذا لم تكن الزيادة من أصل الوضع، بل نشأت عن: تكرير حرف من أصول الكلمة فإن القاعدة تقول: يُكرَّر في الميزان ما يقابل الحرف المكرَّر، فيسمّى مضعّف العين أو اللام؛ فالميزان في هذه الحالة لا يُضيف حرفا جديدا بل يُكرّر الحرف الضعّف، مثل:

- قدّم مضعّف العين = فعّل
- جلبّ مضعف اللام= فعلل

3. **الزيادة الناشئة عن زيادة حرف أو أكثر من حروف الزيادة:** وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف سألتمونيها، التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعبرت عن الزائد بلفظه، فتقول فى وزن قائم مثلا: فاعل، وفى وزن تقدم :تفعل، وفى وزن استخرج :استفعل، وفي وزن مجتهد :مفتعل، وهكذا.49

إذا كانت الزيادة بسبب إدخال حرف أو أكثر من حروف (سألتمونيها) فالقاعدة في الوزن تقول: تُقابل الأصول بالأصول (ف ع ل) ويُعبَّر عن الزائد بلفظه؛ "فإنّنا نزن الأصول فقذ بما يقابلها في الميزان ثم نذكر الحروف الزائدة كما هي في الكلمة: فاتَح=فَاعَل، انفتح= انفعل، افتتح= افتعل"[50] مثال ذلك: قائم = فاعل

- تقدّم = تفعّل
- استخرج = استفعل
- مجتهد = مفتعل

4. **الزائد المبدل من تاء الافتعال:** " وفيما إذا كان الزائد مبدلا من تاء الافتعال، ينطق بها نظرا إلى الأصل، يقال مثلا فى وزن اضطرب :افتعل، لا افطعل، وقد أجازه الرضى."[51]

[49] ينظر: ابن جني، المنصف، ص ص 14، 15.

[50] عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص11.

[51] ابن جني، المنصف ص15.

ينبّه (الحملاوي) إلى حالة خاصّة، وهي: إذا كان الزائد مبدلًا من تاء الافتعال فالقاعدة في هذه الحالة هي: يُنطق بها في الميزان نظرًا إلى الأصل لا إلى صورة النطق مثال: اضطرب = افتعل لا: افطعل؛ "تاء افتعال حرف غير أصلي، هذه التاء قد تتأثّر بحروف الكلمة فتنقلب إلى حرف آخر كالطاء أو الدال مثلا، فإذا زدنا هذه التاء على الفعل ضرب قلنا اضطرب، وعلى الفعل صبر اصطبر، وعلى الفعل ذكر اذّكرأو اذدكر أو ادّكر، في هذه الحالات يحسن أن نزنها في الميزان حسب أصلها أي تاء وليس طاء أو دالا فنقول: اصطبر افتعل، اضطرب افتعل اذّكر افتعل"[52]

اعتبارات تدخل في الميزان الصرفي:

القاعدة في الميزان الصرفي تقول إن حصل حذف في الموزون حُذف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلْ مثلا :فُلْ، وفي وزن عِدَّة: عِلَّة53 فنلاحظ أنّ ما يُحذف من الكلمة الموزونة، يُحذف ما يقابله في الميزان لأنّه تابع للموزون سواء في الحركات والسكنات أو في الزيادة أو في الحذف مثال:

- قُلْ = فُلْ.
- عدة = علة

وإن حصل قلب في الموزون، حصل أيضا في الميزان، فيقال مثلا في وزن جاه :عفل، بتقديم العين على الفاء[54].

جدول: أمثلة تطبيقية عن كيفية وزن الكلمات مع الاعتبارات التي تدخل في ذلك:

الآية:	نوع الكلمة	كيفية الوزن
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ (الفتح1)	نوعها :فعل ماضٍ أصلها :فَتَحَ الجذر :ف ت ح (ثلاثي صحيح)	نقابل الحروف الأصلية: ف ⟵ فاء الكلمة ت ⟵ عين الكلمة ح ⟵ لام الكلمة
	فَتْحًا	فَتْح⟵ فَعْل

[52] عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص12.

[53] ابن جني، المنصف ص15.

[54] ص15.

	نوعها :اسم دلالتها :مصدر الجذر :ف ت ح عدد الأصول :ثلاثة	ف ⟵ فاء ت ⟵ عين ح ⟵ لام
﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾(التوبة: 81)	نوعها :فعل ماضٍ الجذر :ف ر ح الفعل :ثلاثي صحيح	ف ⟵ فاء الكلمة ر ⟵ عين الكلمة ح ⟵ لام الكلمة
﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ (هود: 10)	نوعها :اسم الجذر :فَ رِ حَ	فَرِحٌ⟵ فَعِلٌ ف ⟵ فاء ر ⟵ عين ح ⟵ لام
﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾)المؤمنون: 14(	نوعها :فعل ماضٍ الفعل :ثلاثي مزيد بحرفين الجذر :ب ر ك	تَبَارَكَ⟵تَفَاعَلَ الأصول: ب ⟵ ر ⟵ ك التاء: زائدة في أول الكلمة الألف: زائدة بعد العين نقابل: ب ⟵ فاء ر ⟵ عين ك ⟵ لام التاء والألف: زيادتان
﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أُخْزَى﴾ (فصلت16)	نوعها :اسم • الجذر :خ ز ي • أصل الفعل :خَزِيَ	أُخْزَى ⟵أَفْعَل الهمزة: زائدة (علامة أفعل التفضيل) خ ⟵ فاء ز ⟵ عين الياء: لام الكلمة (معتلة)

سؤال تطبيقي في الميزان الصرفي: تأمّل قوله تعالى:

﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [طه: 132]

ثم استخرج الأفعال والأسماء الواردة في الآية، وبيّن أوزانها الصرفية، موضّحًا كيفية الوزن في كل لفظ، مع التنبيه إلى الاعتبارات الصرفية المؤثّرة في الوزن، كالأصل والزيادة والحذف والإعلال والإبدال، وبيان ما يُوزن وما يُستثنى من الميزان.

الجواب:

الكلمة	نوعها	الأصل/ الجذر	الوزن الصرفي	اعتبارات الميزان الصرفي
أْمُرْ	فعل أمر	أ م ر	اُفْعُلْ	وُزن باعتبار أصل الفعل (أمر) حذف حرف المضارعة أُأمر
أَهْلَكَ	اسم	أ هـ ل	فَعْل	وُزن الاسم مجردًا
الصَّلَاة	اسم	ص ل و	فَعَلَة	ألف منقلبة عن واو
اصْطَبِرْ	فعل أمر	ص ب ر	اِفْتَعِلْ	المبدل من تاء الافتعال يُعبَّر عنه بالتاء
نَسْأَلُكَ	فعل مضارع	س أ ل	نَفْعَلُ	مقابلة حروف الزيادة نون المضارعة
رِزْقًا	اسم	ص ل و	فَعَلَة	ألف منقلبة عن واو
نَحْنُ	ضمير	/	/	لا يدخل في ميدان التصريف وبالتالي لا يوزن
نَرْزُقُكَ	فعل مضارع	ر ز ق	نَفْعُلُ	روعي ضبط العين بالضم نون المضارعة
الْعَاقِبَة	اسم	ع ق ب	فَاعِلَة	ألف + تاء
التَّقْوَى	اسم	و ق ي	فَعْلَى	إعلال بالقلب تاء + ألف مقصورة

11. الاستنتاجات:

يقوم الميزان الصرفي على جملة من الاعتبارات التي تَضبط كيفية وزن الكلمة وردّها إلى بنيتها الأصلية:

1. أولها اعتبار الأصل، إذ تُقابَل الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، ويُنظر إلى ثبوتها في جميع تصاريف الكلمة، ولو حُذفت لفظًا لعلة أو تخفيف مثل أهل، وأيضا كما في وزن الصلاة والتقوى حيث روعي الأصل قبل الإعلال.
2. ثانيها اعتبار الزيادة، فلا يُدخل في الميزان إلا ما كان من بنية الكلمة الصرفية، كحروف الزيادة في الأفعال المزيدة، نحو اصطبر، حيث زِيدت همزة الوصل وتاء الافتعال.
3. ثالثها اعتبار الإبدال، إذ يُعبَّر في الميزان عن الحرف المبدل بأصله لا ببدله، فالتاء المبدلة طاءً في اصطبر وُزنت تاءً؛ لأن الميزان يتبع الأصل.
4. رابعها اعتبار الإعلال، وهو تغيّر يطرأ على حروف العلة بالقلب أو الحذف أو النقل، غير أن الميزان لا يتأثر به، فيُحافظ على الحرف المعتل في موضعه الأصلي، كما في الصلاة والتقوى
5. خامسها اعتبار الحذف، فإذا حُذف حرف لعلة صرفية حُذف ما يقابله في الميزان، كما في فعل الأمر أُمُر حيث حُذف حرف المضارعة.
6. سادسها إخراج ما ليس من بنية الكلمة، كالضمائر المتصلة وعلامات الإعراب والتنوين، فهذه لا تدخل في الميزان لأنها ليست جزءًا من الأصل الصرفي.

بهذه الاعتبارات مجتمعة يتحدّد الميزان الصرفي تحديدًا علميًّا يوازن بين ظاهر اللفظ وباطن البنية، ويكشف أصول الكلمة وزوائدها على وفق سنن العرب في كلامها.